جهود الدكتور حسين نصار في الدراسات المعجمية

أ.د. وفاء كامل فايد *

انصرفت همة أستاذنا ـ فى مطلع شبابه ـ إلى دراسة ميدان لغوى بكر ، هو مجال الدراسات المعجمية . وكانت رسالته للدكتوراه أول بحث من نوعه يتصدى لتأريخ المعجم العربى فى نشأته وتطوره تأريخا شاملا مفصلا ، على منهج علمى دقيق .

وفى هذه الدراسة بيَّن أن اللغة العربية من أغنى اللغات الإنسانية فى ثروتها اللفظية ، التى تستوعب الحاجات الحسية والمعنوية للأمة ، كما بيّن أن العربية من أقدم اللغات حرصا على تأليف المعاجم اللغوية المختلفة .

وقد ضم كتابه «المعجم العربى» ـ الذى صدر منذ ما يقرب من نصف قرن ـ أشمل دراسة للمعاجم العربية ، وقد تمكن بدقته ونفاذ بصيرته من استنباط المدارس التى احتوى عليها هذا العلم ، والتى لم يزد عليها أحد من الدارسين مدرسة إلى اليوم .

وتابع جهوده فى التعريف بالمعاجم ، وعرضها ودراستها ، حين استطاع أن يطلع على مخطوط «كتاب الجيم» لأبى عمرو إسحق الشيبانى (ت ٢٠٦هـ) ، فاعتمد على نسخة من هذا المخطوط فى دراسة ألقت الضوء على هذا المعجم ، الذى كاد يضيع دون أن يرويه أحد ، أو يقتبس منه لغوى .

استهل أستاذنا بحثه بعنوان الكتاب هادفا أن يعرف معناه وسبب تسميته ، فذكر رأيين : أحدهما أن كلمة الجيم تعنى الديباج ، فكتاب الجيم سمى بهذا الاسم تشبيها له بالديباج فى حسنه . أما الرأى الثانى فقد ذهب إلى أن حرف الجيم يكثر فيه الغريب ، وكتاب الجيم للشيبانى معنىّ أكبر العناية بالغريب والحوشى ؛ فلعل الشيبانى كان يرى فى عبارة (لغة الجيم) دلالة على الغريب والنادر من اللغة العربية .

وانتقل إلى غرض الشيبانى من تأليف كتابه ، فرأى أنه لم يقصد إلى حصر أبنية اللغة ، أو استنباط قواعدها الصوتية ، وإنما كان هدفه تدوين الكلمات الغريبة والنادرة من لغات القبائل .

ثم حدد منهج الشيبانى فى الترتيب ، فبيَّن أن الكتاب مقسم إلى أبواب ، يختص كل منها بحرف من حروف الهجاء . ولم يراع مؤلفه التقسيم الداخلى للأبواب ، ولا ترتيب

(*) أستاذ اللغويات ـ كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

الصيغ ، فلم يصل إلى معالجة المفردات اللغوية مرتبة على أصولها الصرفية أو موادها اللغوية ؛ بل كان يتبع طريقة الترتيب العشوائية التى اتبعتها كتب النوادر .

وانتقد الدكتور نصار هذا الترتيب ذاكرًا أن من نتائجه تشتيت الألفاظ التى ترجع إلى أصل واحد بين صفحات الباب كله ، وتكرير تفسير بعض الألفاظ . وعقد مقارنة بين كتابي «العين» للخليل و«الجيم» للشيبانى استدل منها على أن الأخير ألف كتابه بمنأى عن كتاب «العين» . وحدد أهم الظواهر فى «الجيم» ، وتتمثل فى :

١ ـ تحريه النادر من الألفاظ والغريب من التفسير .

٢ ـ عنايته باللهجات ، حتى إنه يفوق ـ من هذا الجانب ـ جميع المعاجم التى بين أيدينا .

٣ ـ إيراده للألفاظ الغريبة فى سياقها ؛ مما يتمم تفسيرها ، ويوضح طريقة استعمالها فى لغاتها ، ويجعلنا على صلة مباشرة بالتعبير العربى الصميم .

٤ ـ عنايته الكبيرة بالشواهد الشعرية ، وإيراده لكثير من الأخبار والقصص القصير .

٥ ـ تأثره بالرسائل اللغوية على الموضوعات : فكان يتتبع ما يتحدث عنه ، فى أحواله المختلفة ، دون أن يلتزم بوضع كل كلمة فى موضعها تبعا لحروفها .

٦ ـ ميله إلى إيراد المترادف من الألفاظ والعبارات .

٧ ـ ندرة الأعلام ، والشواهد من القرآن الكريم أو الحديث الشريف .

ولحظ أستاذنا على كتاب الجيم وقوع خلل فى وضع بعض الشواهد الشعرية ، إلى جانب اضطراب التفسير . واستكمل عرضه للكتاب بوصف نسخة المخطوط التى اعتمد عليها .

أما دراسته لكتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدى فقد حاول فيها أن يلقى الضوء على أقدم نسخة منه ببغداد ، وهى الموجودة بمكتبة حجة الإسلام السيد حسن الصدر .

وبدأ بالتحقق من السند الذى وصل الكتاب عن طريقه . وقد كتب فى مستهل النسخة أنه لم يتعد راوية واحدًا أخذ عن الليث مباشرة . ولكن الدكتور نصار ـ عند فحص الكتاب ـ وجده يعتمد على عدة نسخ سابقة عليه ، اختار الكاتب منها واحدة التزمها وجعلها النسخة الأم ، وحين خرج عليها نبه إلى ذلك ، ونقل من هذه النسخ أحيانا تصحيحا لبعض الألفاظ الواردة فى تفسير المواد التى يعالجها . ووصل إلى أن الكاتب كان بين يديه ست نسخ ـ على الأقل ـ يردد نظره فيها وينقل عنها . وأكثر ما يشير منها إلى نسخة (الحاتمى) .

ومن فحص الباحث للمتن قرر أنه من المحال أن تكون هذه النسخة من كتاب «العين» قريبة العهد بالليث بن المظفر ، وأن الراوية المذكور فى مستهلها ليس آخر رواتها ، وأكد أن كاتبها كان يعيش فى أواخر القرن الخامس أو ما بعده .

وفى نظرة موسوعية شاملة عرض الدكتور نصار صورة شاملة للمعاجم العربية القديمة موضحا خصائصها ، وطرق ترتيبها . فبدأ بمعجم «العين» موضحا الأسس التى بني عليها ، والنقائص والصعوبات التى واجهها . فذكر ترتيب مواده وفقا للمخارج الصوتية ، ثم التزامه نظامى الأبنية والتقاليب . وتابع المعاجم التالية له موضحا مدى التزامها بالأسس التى سار عليها الخليل فى معجمه ، ومبينا المعاجم التى عدلت عن هذه الأسس ، وسبب هذا العدول ، ثمن المنهج الذى سارت عليه حتى تخلص من مصاعب ترتيب الألفاظ فى المعجم .

ثم عقد مقارنة بين المعاجم القديمة والحديثة فى جانبين ، الأول : **ترتيب الصيغ والمعانى داخل المادة اللغوية الواحدة** ، والثانى : **عدم الدقة** ـ عند الخليل خاصة ـ **فى ضبط المواد والصيغ بالشكل** ؛ مما جعلها عرضة للتحريف والخطأ . وأشار إلى أن المعاجم الحديثة تفادت هذين الأمرين فالتزمت ترتيبا خاصا بكل صيغة يضعها فى موضع محدد ، كما التزمت موضعا واحدا لكل معنى ، إلى جانب التزامها بالضبط التام .

ووضع الخطوط العريضة التى تبين الصورة المثلى للمعجم عند العرب كما يلى :

ـ الالتزام بالترتيب الألفبائى للحروف الأصلية للكلمة ، بدءا من الحرف الأول .

ـ الفصل بين المعانى المختلفة لكل مادة .

ـ ايراد الصيغ فى مواضع محددة لاتتجاوزها .

ـ الالتزام بالضبط .

ثم انتقل إلى المعجم العام الشامل لجميع ما تحتوى عليه العربية ، فرأى أنه يجب أن يبدأ بجمع ما بقى عندنا من المعاجم القديمة والرسائل اللغوية ، واستخلاص ما تتضمنه من صيغ ومعان . يلى ذلك جمع ما بقى عندنا من التراث العربي كله دون استثناء ، فى كل علم وفن ومنحى ، ثم تصنيف التراث ـ حسب مايشتمل عليه من موضوعات ـ تصنيفا دقيقا وفقا لأنواع النشاط الفكرى البشرى ، وتقسيم كل صنف منها تبعا للقطر الذى أصدره ، مهما كان موقعه من العالم ، ثم ترتيب هذه الأصناف ترتيبا تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث .

وتتم تغذية الحاسوب بهذا التراث ؛ لكى نتمكن من معرفة الكلمة فى استخداماتها كلها ، مصنفة على الأقطار ومرتبة على السنوات . فنتمكن من تتبع معانيها فى هذه

الاستعمالات إن تعددت ، ومن تبين الاختلاف بينها إن تغايرت ، واستنباط أسباب التباين ؛ فيمكننا أن نؤرخ للكلمة ، وحين نؤرخ لكل كلمة من كلمات اللغة نكون أرّخنا للغتنا وللفكر العربى .

وتصور الباحث أن تحتشد لهذا العمل الكبير جهود هيئات وأجيال وأقطار متضافرة ، ترصد له المال ، وتقسم العمل المتكامل ، وتهيئ له الوسائل المعينة عليه . وضرب مثالا بمعجم أكسفورد الكبير فى اللغة الإنجليزية الذى استغرق العمل فيه ما يزيد على سبعين عاما ، واعتمد على الجهد البشرى وحده ، فكانت معاناتهم فى إخراجه أعظم مما علينا أن نعانيه لإنجاز معجم مثله فى العربية .

وانتقل إلى المعاجم الخاصة بالأدباء ، فذكر أن لكل أديب نهجه الخاص فى التعبير ، سواء فى معانى الكلمات التى يستخدمها أو فى الطريقة التى تتراكب بها الألفاظ عنده . ولن يوضح ذلك سوى معجم خاص بهذا الأديب ، يضم كل ما استعمله من ألفاظ مفردة ومركبة .

وأشار إلى معجم شيكسبير فى الإنجليزية ، وإلى جهد عبد الرحمن الحاج صالح فى الجزائر ، ثم إلى جهد قسم اللغة العربية فى كلية الآداب من جامعة القاهرة لتنفيذ الفكرة حين كلف عددا من طلاب الدراسات العليا بصنع هذه المعاجم ، مع التزام طريقة خاصة فيها .

فإذا أنجزنا معاجم شعراء عصر معين وأدبائه ، استطعنا أن نعرف اللغة العربية فى هذا العصر معرفة دقيقة وشاملة . وإذا فرغنا من سائر الدواوين والآثار استطعنا أن نتعرف على لغتنا الأدبية ، وأن نؤرخ لها من عصر إلى عصر .

ثم انتقل إلى رسم صورة للمعجم الاشتقاقى ، الذى يقسم الكلمات التى يعالجها إلى ثلاثة أنواع : العربى الأصيل ، والمشترك بين العربية واللغات السامية الأخرى ، والدخيل الذى أخذته العربية من غير الساميات ، ونبه إلى أن الأسس المهمة فى المعاجم اللغوية ، وهى ما يجب اتباعه عند وضعها ، هى :

١ ـ تحديد سبب تأليف المعجم ، والغاية التى يهدف إليها ؛ لكى يتلمس الطرق إلى بلوغها .

٢ ـ تمحيص المادة التى يتألف منها ، تبعا للهدف منه .

٣ ـ وضع نظام صارم لترتيبه الهجائى ، يخضع له كل من المفردات ، والصيغ داخل

المادة ، وكذلك المعانى . وإذا تعددت المعانى الأساسية فى المادة الواحدة تقسم وفقا للمعانى ، وتوضع الصيغة الموافقة لكل معنى تحته على نظامها ، وتقدم المعانى الأكثر شيوعا على غيرها ، وتؤخر المصطلحات .

٤ ـ تمحيص طرق تفسير المعانى ، والإكثار من الصور عند الحاجة ، ووضع الكلمة فى سياقها .

٥ ـ الدقة فى طباعة المعاجم .

وهكذا أعطانا شيخنا ـ قبل عشرين عاما ـ صورة واضحة متكاملة مفصلة للمعاجم التى ما زالت العربية فى حاجة إليها حتى اليوم . كما اهتم بمعالجة الظواهر اللغوية التى تندرج فى إطار المعاجم ، فأفرد بحثا مستفيضا عالج فيه ظاهرة (**الأضداد فى اللغة**)[1] وطبع فى كتاب بعنوان : «**مدخل تعريف الأضداد**» ، كما خصص فصلا لمعالجة ظاهرة (الإتباع فى العربية)[2] .

وفى بحثه عن (الأضداد) عرف الظاهرة ، وأورد آراء علماء اللغة القدامى فيها ، واختلافهم حول وجودها فى اللغة ، ثم انتقل إلى آراء المحدثين حولها ، وأجمل الأدلة التى اعتمد عليها المستشرقون فى إنكار الأضداد . ثم انتقل إلى الحديث عن أصل الأضداد ، وأسباب نشأتها فى العربية . كما ذكر شروط الأضداد وأنواعها . وتناول أسباب تدوين الأضداد وظهور كتبها ، كما أشار إلى بواكير جمع الأضداد ، ورصد أسماء ثلاثة وعشرين كتابا من كتب الأضداد ، مرتبة وفقا لتواريخ وفاة مؤلفيها .

واهتم بإبراز الظواهر التى سادت كتب الأضداد التى وصلت إلينا ، وتوضيح طرق تناول مؤلفيها للأضداد . فعل ذلك فى كل من «أضداد» قطرب وأبى عبيدة والأصمعى والتوزى وابن السكيت والسجستانى وأبى بكر بن الأنبارى وأبى الطيب اللغوى وابن الدهان والصغانى ، وغيرهم ممن كتبوا رسائل فى الأضداد ، بالإضافة إلى المؤلفين الذين ضمت كتبهم أبوابا أو فصولا للأضداد ، وهم أبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن قتيبة ، والثعالبى ، وابن سيده ، والسيوطى .

---

(١) نشر فى مجلة اللسان العربى ، الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط : المجلد ٨ ـ ج ١ يناير ١٩٧١/ المجلد ٩ – جـ ١ يناير ١٩٧٢/ والمجلد ١٠ – ج١ ، يناير ١٩٧٣ .

(٢) فى كتابه «دراسات لغوية» ، ص ٤٧ – ٦٤ ، ط ٢ . بيروت : دار الرائد العربى ، ١٩٨٦ .

وأنهى بحثه بنظرة شاملة تحلل موقف كل من المنكرين للأضداد والمؤيدين لها ، ثم حدد المعيار الذى يجب أن تقاس به الأضداد ، ورسم الصورة الصحيحة لكلمات هذه الظاهرة .

وفى بحثه عن (الإتباع) رصد اختلاف العلماء فى تصورهم لهذه الظاهرة ، وعالجها من جوانب أربعة ، على النحو التالى :

١ ـ من حيث المعنى :

رصد آراء المتقدمين التى تتمثل فى اتجاهين : الأول أن اللفظ التابع لامعنى له ، والثانى أن التابع قد يكون له معنى .

٢ ـ من حيث الصورة :

استحسن تعريف ابن فارس وهو أن الإتباع أن تلى الكلمة كلمة على وزنها أو رويها إشباعا وتوكيدا .

٣ – من حيث التعبير : وضح الإجماع على أن اللفظ التابع لاينفصل عن المتبوع ، سواء له معنى أو لم يكن .

٤ – من حيث الغرض :

رأى أن الإتباع يراد منه التوكيد .

ثم رصد تقسيم عز الدين التنوخى للإتباع ، وقد عده أشمل تقسيم للظاهرة .

وانتقل إلى عرض ألوان أخرى من الإتباع لا تندرج تحت المفهوم الاصطلاحى للظاهرة ، ولكنها تندرج ضمن ألوان من الإتباع فى المفردات وفى المركبات اللغوية ، فقد خضعت المفردات لنوعين من الإتباع : نوع جرى في حركاتها ، وآخر فى حروفها ؛ وكلاهما يضم المطرد وغير المطرد ، كما تخضع المركبات لإتباع يجرى فى الحروف . وخلص إلى القول إن الإتباع ظاهرة لغوية جمالية ، تدل على ما يعانيه المتكلم من انفعال ، وتمنح المستمع متعة فنية ؛ فالمتحدث بها لا يقصد إلى الإخبار المجرد ، بل يرمى معه إلى المشاركة الوجدانية .

وفى إطار المعاجم المتخصصة تناول كلا من كتب النبات والإبل والتراث الجغرافى اللغوى عند العرب بالدراسة التفصيلية فى كتابه : «دراسات لغوية» . كما أشار إلى معاجم المعانى حين درس كتب الفروق اللغوية .

وعندما تناول كتب النبات ذكر أن اللغويين العرب تعرضوا للنبات فى كتب خاصة به ، وفى أبواب من كتب عالجت النبات وغيره من الموضوعات التى تعرضت لها الرسائل اللغوية ؛ وحكم بأن الذين خصوا النبات بأبواب من كتبهم لم يوفوه حقه ، فكانت أبوابهم قصيرة لا قيمة لها ، ما عدا المخصص لابن سيده . وكانوا يحاولون شيئا من الترتيب الزمنى خاصة عندما يتيسر لهم ذلك . ووصل الأصمعى وابن خالويه إلى تقسيم محكم للشجر الذى عالجاه فى كتابيهما ، ثم التزم أبو حنيفة الدينورى الترتيب على الحروف ، ولكنه كان ترتيبا قاصرًا ، ونضج الترتيب عند أحمد عيسى والأمير مصطفى الشهابى ، ولكنه كان ترتيبا أجنبيا ، وظهر لون من الترتيب عند صاحبى «الإفصاح» .

ويمكن القول إن أكثر القدماء اتفقوا فى علاجهم لموادهم على منهج يقوم على الإشارة إلى المفرد والجمع والمشتقات وإيراد الشواهد ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك كثيرًا .

وفى كتب الإبل ذكر أن العرب تنبهوا إلى معالجة الإبل فى النصف الثانى من القرن الثانى ، ثم توالت الكتابة عن الإبل ، ولم يصل إلينا من الكتب الخاصة بها غير كتاب الأصمعى ، الذى كان ذا أثر كبير فى بقية الكتب اللغوية التى تعرضت لهذا الموضوع بعده ، فقد صار هذا الكتاب القدوة التى يحتذى بها ، فى المادة وفى النواحى التى يجب تناولها ، وفى الترتيب .

وتناول التراث الجغرافى اللغوى عند العرب فاختص الذين عالجوا أسماء الأماكن معالجة لغوية أدبية ، فأورد كتبهم ، وأشار إلى أنها جميعا كانت تهتم بالاسم أكثر من المسمى ، باعتبار الاسم من المادة اللغوية التي تعالجها ، واعتمدت على الشعر والأخبار الغريبة فى استخلاص هذه الأماكن وتحديد مواقعها ، كما يعتمد عليه اللغويون فى تفسير الألفاظ ، وأقامت تحديدها للمواقع على ذكر الأماكن المجاورة وأبعادها عنها بالمراحل والأيام والأميال . وكان أدقَّهم ياقوت الذى اعتمد على معلوماته الجغرافية ، حتى كان يحدد المواضع بخطوط الطول والعرض .

وكانت الجزيرة العربية وما تاخمها من أقطار عربية هى موضع دراسة المؤلفين الأولين ، ولم يشذ عنهم غير الجاحظ الذي تناول بلادا غير عربية ، وبقى الأمر كذلك حتى القرن السادس ، فتناول المؤلفون المدن الإسلامية الأخرى ، ثم توسع العمرانى وياقوت إلى بقية أنحاء العالم القديم ، واختلفوا فى ترتيب الكتب ، إلى أن بلغ الترتيب كماله عند ياقوت الذي راعى حروف الكلمة كلها أصلية كانت أو مزيدة .

واتفق البكرى وياقوت على ضبط الأسماء بالعبارة ، وإبانة حقيقة حروفها والحركات عليها ، والإشارة إلى اشتقاقها ، وأفادا من المعاجم اللغوية : فاستقى البكرى كثيرا من رسومه من «جمهرة» ابن دريد ، وأكثر ياقوت من الرجوع إليه وإلى الأزهرى والجوهرى ، فتبادل هذا النوعان من المعاجم التأثير والتأثر .

وذهب إلى أن «معجم البلدان» لياقوت يمثل القمة التى وصل إليها هذا النوع من التأليف ؛ فقد مزج فيه صاحبه جميع ألوان الثقافة الإسلامية المتصلة به .

وأشار إلى **معاجم المعانى** حين درس كتب الفروق اللغوية وهى الكتب التى تعالج الألفاظ التى تطلق على أعضاء تشترك فيها أنواع الحيوان ، وتأخذ فى كل نوع لفظا خاصًا . فبدأ بكتاب قطرب ، وذكر أنه تناول الفروق فى ثلاثة أمور فحسب ، هى أسماء الحيوان وأولاده ، وجماعاته ، وأصواته ، وأفرد كل حيوان من شاء الوحش ، وذوات البرثن ، وذوات الجناح ، وراعى فى التعرض لها ترتيبا معينا التزم به .

وذكر أسماء العلماء الذين ألفوا فى الفروق موضحا أن كتبهم ضاعت كلها إلا واحدا .

وانتقل إلى كتاب الأصمعى فعقد مقارنة بين الموضوعات التي تناولها الأصمعى وقطرب ، وبيَّن أن الأصمعى اكتفى بوضع الأمور المتقاربة متعاقبة ، ولم يراع أى ترتيب . وانفرد ثعلب ـ بين أصحاب الموسوعات اللغوية المرتبة على الموضوعات ـ بتخصيص الباب الأخير من كتاب «الفصيح» للفروق ، وضبط كلماته .

ولا أستطيع فى هذا المجال إغفال تحقيق أستاذى لمعجمين من معاجم العربية : أولهما الجزء السادس من «تاج العروس» للزبيدى ، الذى نشر ضمن سلسلة التراث العربى فى الكويت ، ١٩٦٩ : والثانى هو «معجم تيمور الكبير فى الألفاظ العامية» الذى نشرته الهيئة العامة للتأليف والنشر بالقاهرة ، ١٩٧١ ، وطبعته دار الكتب فى ستة مجلدات عام ٢٠٠٢ .

وبعد فقد كانت هذه محاولة لتسجيل جهود أستاذنا العلامة فى الدراسات المعجمية ، تتبعنا فيها محاولاته الدؤوب ـ طيلة نصف قرن ـ فى عرض المعاجم وتحقيقها ودراستها ، ورسم منهجها ، وتبين الثغرات التي يجب علينا ملؤها لنستكمل النقص فى معاجمنا ، ونصل بها إلى مستوى المعاجم المتقدمة ، التى تأخذ بالتقنيات المعجمية الحديثة .